

## السرائر

[ 588 ] يذكره بعينه، ولا وصفه، كان للمرأة دار وسط من الدور، وخادم وسط من الخدم (1). وقد روي أيضا أنه إذا عقد لها على جارية له مديرة، ورضيت المرأة بذلك، ثم طلقها قبل الدخول بها، كان لها يوم من خدمتها، وله يوم، فإذا مات المدير، صارت حرة، ولم يكن لها عليها سبيل، وإن ماتت المديرة، وكان لها مال، كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة (2)، أورد ذلك شيخنا في نهايته (3) من طريق أخبار الآحاد. والذي يقتضيه أصول مذهبنا، أن يقال في هذه الرواية، أن العقد على المديرة صحيح، وتخرج من كونها مديرة، وتستحقها المرأة، لأن التدبير بغير خلاف بيننا بمنزلة الوصية، بل هو وصية حقيقة، ومن أوصى ببعض من أملاكه، ثم أخرجه من ملكه قبل موته فلا خلاف أن الوصية تبطل بذلك الشيء عند إخراجها من ملكه، والمديرة قد أخرجها بجعلها مهرا عن ملكه. ومما يضعف هذه الرواية قوله: وإذا مات المدير، صارت حرة، وأطلق ذلك، وإنما تصير حرة إذا خرجت من الثلث، بغير خلاف. ويزيد الرواية ضعفا آخر قوله: " وإن ماتت المديرة وكان لها مال كان نصفه للرجل ونصفه للمرأة " ولا خلاف بيننا وعند المحصلين من أصحابنا أن العبد المدير لا يملك شيئا بحال، فأى مال للمدير مع قوله تعالى: " عبدا مملوكا لا يقدر على شيء " (4) فنفى تعالى قدرته على شيء، ومن جملة، ذلك المال ولا خلاف أن المدير عبد، اللهم إلا أن يكون التدبير المذكور واجبا على وجه النذر، لا رجوع للمدير فيه، فحينئذ يصح ما قاله شيخنا رحمه الله. وإذا عقد الرجل على امرأة وسمى لها مهرا ولأبيها أيضا شيئا، لم يلزمه ما سماه لأبيها.

(1) الوسائل: الباب 25 من أبواب المهور. (2)  
الوسائل: الباب 22 من أبواب المهور والظاهر أن الرواية منقولة بالمعنى. (3) النهاية:  
كتاب النكاح، باب المهور وما ينعقد به النكاح. (4) النحل: 75.